مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في الجمهورية اليمنية

أ.د/ محمد أحمد الأفندي
أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء
رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في الجمهورية اليمنية

أ.د محمد أحمد الأفندي

أولا: المقدمة

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في البحث عن ملامح الدور الاقتصادي الجديد للدولة اليمنية في المستقبل.

إن اليمن كغيرها من بلدان العالم النامي تشهد متغيرات جديدة وتطورات متسارعة محليا وإقليميا ودوليا، وتمارس تلك المتغيرات آثارا إيجابية وسلبية. في هذا الاتجاه أصبح الجدل عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي من أبرز القضايا المطروحة.

إن هذه الدراسة هي محاولة من الباحث في المساهمة والمشاركة في هذه المراجعة الجديدة لدور الدولة الاقتصادي وذلك من خلال استقراء لملامح الدور الاقتصادي للدولة في اليمن مستقبلا.

وستعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لاستقراء مسار تجربة الدولة في الماضي والحاضر ثم استشراف المستقبل في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية الدولية الجديدة.

وتحقيقا لهذا الهدف فإن خطة الدراسة ستكون على النحو الآتي:

أولا: المقدمة.

ثانيا: تطور مفهوم دور الدولة الاقتصادي.

ثالثا: تطور دور الدولة الاقتصادي في اليمن.

رابعا: قضايا الجدل الرئيسية حول دور الدولة الاقتصادي في اليمن.

خامسا: مستقبل الدور الاقتصادي للدولة.

سادسا: الخاتمة.

ثانيا: تطور مفهوم دور الدولة الاقتصادي

إن الجدل المستمر حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي ونطاق ذلك الدور لم يأت من فراغ، ولكنه استند إلى منهجيات ومنطلقات فكرية مختلفة.

لقد اتخذ هذا الجدل مسارات مختلفة واتجاهات متغيرة، متأثرا بذلك بالأحداث والتطورات الاقتصادية من جهة، وباتجاهات الفلسفة الاقتصادية للنظام الاقتصادي من جهة أخرى.

فمع قيام الثورة الاشتراكية عام 1917م، وقيام الفلسفة الاقتصادية على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج ممثلة بالدولة أخذ مفهوم دور الدولة اتجاها إقصائيا. بمعنى أن الدولة هي اللاعب الوحيد والقادر على إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بكفاءة وترتيبا على ذلك فإن الدولة هي المالكة الوحيدة لكل وسائل الإنتاج وأدواته وهي تدير النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي.

وهكذا أخذ دور الدولة في هذا الإطار الفلسفي اتجاها إقصائيا لبقية قطاعات الملكية الأخرى (الخاصة على وجه الخصوص).

من جهة أخرى، أخذ الجدل حول دور ونطاق دور الدولة في إطار النظام الرأسمالي اتجاهات متغيرة متأثرا بذلك بالاتجاهات النظرية للمدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية وبالأحداث والتطورات الاقتصادية، وفيما يلي نستعرض أبرز الاتجاهات المختلفة للدور الاقتصادي للدولة:

(2 – 1) مفهوم الدولة المحايدة.

تحدد دور الدولة وفقا لهذا المفهوم في مجالات الخدمات التقليدية الأساسية (الدفاع، والأمن، والقضاء)، وقد عرف هذا الاتجاه بمفهوم الدولة الحارسة.

لقد استند هذا المفهوم إلى الخلفية الفكرية للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، التي نادت بمفهوم محافظ لدور الدولة، وترك النشاط الاقتصادي للأفراد.

حيث استندت تلك الخلفية إلى معيار الكفاءة الاقتصادية. بمعنى أن تدخل الدولة يسيء إلى كفاءة استخدام الموارد وتخصيصها التخصيص الأمثل، الأمر الذي يسبب زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. أي أن الانطلاق من معيار كفاءة السوق على أن آلية السوق أقدر على تحقيق التوازنات الاقتصادية المرغوبة خاصة إذا اتسم السوق بغياب الاحتكار والآثار الخارجية.

(2 – 2) مفهوم الدولة المتدخلة.

أظهر وقوع الكساد العظيم في الدول الصناعية للفترة 29–1932م، فشل آلية السوق في استعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي حيث أدت تلك الأزمة العالمية إلى اهتزاز الثقة بمسلمات الاقتصاد الكلاسيكي، كما أظهرت أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. حيث كان للمدرسة الكينزية أثرا قويا عندما دعت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسيطرة على التقلبات الاقتصادية واستعادة الاستقرار الاقتصادي وحماية دخول الأفراد. إن تحقيق هذا التدخل في رأي اللكينزيين يتم من خلال قيام الحكومة بالأشغال العامة وتطبيق نظام تعويضات البطالة، وإدارة السياسات المالية والنقدية الموجهة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لقد تعزز الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي بالأفكار الاقتصادية للكينزيين الجدد كأمثال ساموبلسون، وماسجريف. حيث ركز هؤلاء على توسيع نطاق السلع العامة وأهمية قيام الحكومة بتوفير تلك السلع بدلا عن القطاع الخاص، وذلك نظرا لأن طبيعة السلع العامة من حيث حوافز الإنتاج وطبيعة الاستهلاك لا تشجع القطاع الخاص على إنتاجها (فيتو تانزي، 98م)، فالسلعة العامة

هي تلك التي لا يمكن منع أحد من استهلاكها وفي نفس الوقت لا يمكن إجباره على دفع ثمنها، وبالتالي فإن المستهلك يشارك في استهلاكها مجانا.

إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك قد قدموا مبررات أخرى اقتصادية تمثل حالات لفشل السوق وتبرر بالتالي مزيدا من تدخل الدولة. من هذه المبررات (الاقتصاديات الخارجية): أن وجود الاقتصاديات الخارجية (الآثار الخارجية) **Externalities** والاحتكار ونقص المعلومات الكاملة عن السوق يتطلب تدخل أكبر للدولة لتصويب فشل السوق لأنه لو ترك إنتاج تلك السلع للسوق فلن ينتجها بالحجم المرغوب.

(2 – 3) مفهوم دولة الرفاه الاجتماعي.

كان للآراء والاتجاهات التدخلية للكينزيين القدامى والجدد أثر على الفكر الاقتصادي الرأسمالي حيث أكدت على فشل السوق وقدرة الدولة على إدارة اللعبة الاقتصادية وقد أدت تلك الأفكار إلى التمهيد لظهور مفهوم دولة الرفاه الاجتماعي. من ناحية أخرى فقد كان لآراء الاقتصاديين النيوكلاسيك أثر في إبراز أهمية الدور الاجتماعي للدولة باعتبار ذلك نوعا من تصويب فشل السوق، لكنهم أيضا يرون وجود ظاهرة فشل الحكومة.

وباختصار فإن مفهوم دولة الرفاه ترتكز على العناصر التالية (ميرفت بدوي، 1998).

- ❖ تقليص الفقر.
- ❖ ضمان توزيع للدخل أكثر عدلا.
- ❖ تأمين الأفراد ضد البطالة والمرض وأمراض الشيخوخة.
- ❖ تصحيح آليات السوق.

(2 – 4) مفهوم دور الدولة الإنمائي.

إن دور الدولة وبالتالي القطاع العام وفقا لهذا المفهوم يعتبر دورا رائدا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. إن النشاط الإنتاجي يمثل أحد الدعامات الأساسية للدور الاقتصادي للدولة، فالدولة هي دولة منتجة، وقد تأثر هذا الاتجاه بعدد من الأحداث والتطورات الاقتصادية أبرزها:

- ❖ أثر التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي في الخمسينات والستينات وبروز الدور الكامل للدولة في إنجاز العملية التنموية وتأثرت بذلك العديد من بلدان العالم الثالث.
- ❖ أدبيات الفكر الاقتصادي في البلدان النامية والتي أكدت على الدور الأساسي للدولة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وظهر ما سمي بالنموذج التحكمي ومن أبرز أنصاره: روزنشتاين رودان–ميردال–تركسه–بريستش–سينجر–روستو (سعيد النجار، 98م)، حيث أكد هذا النموذج على فشل النظرية النيوكلاسيكية في البلدان النامية التي تعاني من التخلف الاقتصادي. وبالتالي فإن الدولة هي الأكفأ والأقدر على قيادة النمو الاقتصادي منطلقة من الأطروحات الاقتصادية التي تؤكد على التنمية المتوازنة، نظرية (الدفعة القوية)، الاستثمارات غير القابلة للتجزئة، مراكز التحكم الاستراتيجية في الاقتصاد والروابط الاقتصادية والخلفية للاقتصاد (سعيد النجار، 98م). وبالتالي فإن استراتيجية التنمية وفقا للنموذج التحكمي تتطلب ما يلي:
  - قطاع عام كبير.
  - سيطرة التنظيم الاحتكاري وشبه الاحتكاري على الاقتصاد.

- سياسات حمائية مرتفعة والاكتفاء على الدخل.
- الإشراف الحكومي على النشاط الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، فقد تزايدت المطالبة بدور أكبر للدولة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الكساد في 1929م، وتأثير النموذج الاشتراكي، وتفكك الإمبراطوريات الأوروبية (البنك الدولي، تقرير1997). وقد انعكست هذه التطورات على المطالبة بقيام اقتصاد مختلط يكون فيه للدولة دور إنمائي. حيث تم تأميم نطاق من الصناعات الاستراتيجية وأصبح تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية مهمة الدولة لتأمين أهداف العمالة الكاملة واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات (البنك الدولي، تقرير1997).

(2 – 5) دور الدولة التصحيحي:

منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، بدأ تداول مفهوم الدور التصحيحي للدولة، وقد ساهمت عدد من العوامل في ظهور هذا المفهوم وأبرزها:

- ❖ فشل الدولة في تحقيق أهداف النمو وبروز الاختلالات الاقتصادية والمالية في العديد من دول العالم، إضافة إلى حدوث أزمة اقتصادية في الكثير من البلدان النامية.
- ❖ انهيار المنظومة الاشتراكية، وظهور ما سمى بفشل استراتيجية النمو بالأسلوب الاشتراكي.
- ❖ العولمة الاقتصادية والاندماج الاقتصادي وبروز مفاهيم الميزات التنافسية وآليات السوق والتكتلات الاقتصادية وانعكاس ذلك على الاتجاهات المنادية بتقليل دور الدولة الوطنية.

- ❖ برامج التصحيح والتكيف الهيكلي التي يقودها البنك والصندوق الدوليان والتي تدعو إلى تقليل دور الدولة وإعطاء القطاع الخاص دور رائد في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ❖ كان للأفكار الاقتصادية للمدرسة النيوكلاسيكية أثر في تعزيز اتجاه تقليل دور الدولة. حيث انطلقت رؤية بعض الاقتصاديين النيوكلاسيكية (النقدية والتوقعات الرشيدة) من حتمية فشل الحكومة وأن دور الدولة ينبغي أن يتحول من دور اللاعب المباشر إلى دور الحكم في الأسواق (جون بيرج، 98م). وانطلقت تلك الحجج من أن التدخل المفرط للدولة يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وبالتالي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يسيء إلى تخصيص الموارد وإضعاف القدرات التنافسية للاقتصاد.
- ❖ فشل الحكومة في تحقيق الأهداف الاجتماعية نتيجة الفساد وعجز الحكومة في إدارة تلك الأنشطة وارتفاع تكلفة الخدمات الاجتماعية مع انخفاض إنتاجيتها وكفاءتها مما أدى إلى استمرار سوء توزيع الدخل. لقد قدمت نظرية الاختيار العام (بول جريجوري،1994) أربعة عناصر تفسر فشل الحكومة في أداء دورها، إن هذه العوامل:
  - دور الحكومة في تصويب أخطاء السوق.
  - دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل والثروة.
  - استجابتها لرغبة الناخبين من خلال التحالفات أو الوقوع في تأثير جماعات الضغط.
  - دور البيروقراطية السلبي.

وترجع هذه النظرية فشل الحكومة إلى العنصرين الأخيرين، نتيجة انتشار الدور البيروقراطي في الإدارة، والحياز الإدارة لمصالح جماعات الضغط ورغبات الناخبين في الحالة التي يكون فيها هدف السياسيين هو إعادة انتخابهم واستمرار بقائهم في الإدارة الحكومية.

لقد وصل الحد إلى أن شكك عدد من رواد نظرية الاختيار العام (مثل: بوكانن، وجوران كولك، وكنث أرو) في كفاءة الدولة في توفير السلع العامة، حيث يرى هؤلاء أن هناك عوامل تمنع الخيارات العامة في مجتمع ديمقراطي من أن تعمل بطريقة كفؤة، لأنه لا يوجد ما يضمن أن المنفعة الحدية للمستفيد ستكون مساوية أو تفوق التكلفة الحدية لتوفير السلعة في مثل ذلك المجتمع (بول جريجوري).

ثالثا: تطور دور الدولة في الجمهورية اليمنية

بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية **1990**، بدا واضحا أن الدور الاقتصادي للدولة يشكل عبئا كبيرا في ظل متغيرات اقتصادية محلية وإقليمية ودولية غير مواتية. لقد شكلت تلك المتغيرات قيودا على ممارسة كفؤة وفاعلة للدولة في النشاط الاقتصادي.

وبالتالي فقد اضطرب مفهوم دور الدولة الاقتصادي في اليمن وبرزت اتجاهات ومواقف مختلفة تدعو إلى إعادة النظر في مفهوم دور الدولة الاقتصادي.

وفي هذا الجزء من الورقة، سنقوم بتحليل ومناقشة أبرز المتغيرات والأحداث التي كان لها تأثير فاعل على صياغة دور الدولة في المراحل المختلفة ثم نناقش بعد ذلك أبرز اتجاهات الجدل المحتدم حول دور الدولة في اليمن، وعلى سبيل الحصر، فإننا سنقوم بتحليل تلك العناصر ثم مناقشة آثارها على حدود ونطاق الدور

الاقتصادي للدولة.

3-1: موروث الاقتصاد التشطيري.

3-2: تفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية.

3-3: التطورات السياسية المحلية.

3-4: التطورات الاقتصادية الإقليمية.

3-5: المتغيرات الاقتصادية العالمية.

(3 - 1) موروث الاقتصاد التشطيري

قام البنيان الاقتصادي في الشطر الجنوبي من الوطن (سابقا) على تدخل مفرط للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ارتكز هذا البنيان على خلفية الفكر الاشتراكي الذي أخذ بالمفهوم الإقصائي الإحلالي لدور القطاع الخاص حيث أسند النشاط الاقتصادي إنتاجا وتوزيعا إلى الدولة.

أما البنيان الاقتصادي للشطر الشمالي من الوطن (سابقا) فقد تأسس على أساس التعايش بين قطاعات الملكية الاقتصادية (القطاع العام الخاص المختلط والتعاوني)، غير أن دور القطاع العام كان كبيرا نسبيا.

وبالرغم من التباين النسبي في نطاق ودور القطاع العام في الشطرين سابقا، إلا أن السمة المشتركة للنظامين الاقتصاديين هو تقييد النشاط الاقتصادي.

لقد كان لظروف التخلف الاقتصادي لشطري اليمن سابقا، دور في تبرير تدخل أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن وجود قطاع خاص ضعيف (خاصة في الشمال سابقا) لم يكن مؤهلا بعد لأداء دور أكبر. أما في الجنوب

سابقا فقد كان هنالك قطاع خاص ذات مؤهلات أكبر نسبيا ولكن تم إقصائه من النشاط الاقتصادي.

كما عكست استراتيجية التنمية الاقتصادية الشطرية اتجاه الدور الأكبر للدولة في النشاط الاقتصادي حيث ارتكزت استراتيجية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أولوية التوجه للداخل (إحلال الواردات وحماية الصناعة المحلية) والسيطرة الحكومية على التجارة الخارجية (الشطر الجنوبي سابقا) وتقييد الاستيراد (الشطر الشمالي سابقا). وقد كان لهذه الاستراتيجية دور في تبرير تدخل الدولة بصورة كبيرة وزيادة دور القطاع العام.

وفي ظل هذا الدور الاقتصادي للدولة أصبحت أولويات السياسات المالية والنقدية هي دعم الأسعار والأجور وتأمين التمويل الميسر والرخيص لمؤسسات القطاع العام. كما كان القطاع العام يشكل الملاذ الأول والأخير للعمالة في الشطر الجنوبي سابقا، والملاذ الأخير في الشطر الشمالي سابقا. كما كان للعوامل الخارجية والإقليمية والدولية دور في زيادة دور القطاع العام بشكل عام.

لقد اعتمد تمويل التنمية الاقتصادية في اليمن على المساعدات الرسمية من دولة إلى دولة وقروض متعددة الأطراف وبالتالي فقد كانت الدولة هي التي توظف هذه المساعدات والقروض في المشاريع العامة والبنى الهيكلية مما ساهم في زيادة حجم ونطاق دور القطاع العام.

(3 – 2) تفاقم الاختلالات الاقتصادية

في النصف الأول من التسعينات (الفترة 90 – 94)، أظهرت المؤشرات الاقتصادية والمالية تدهورا متسارعا في موازين الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية

الأساسية. فالنمو الاقتصادي كان متباطئا، بل أصبح معدل النمو الاقتصادي سالبا في عام 94 (المخفض بنسبة سالبة 6.5٪ بالنسبة للناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وقدر معدل البطالة بـ 30٪ لعام 94 (اليمن: التنمية البشرية، تقرير1998)، لقد أظهرت تلك المؤشرات حجم العبء الأكبر الذي سيتعين على الدولة أن تقوم به، إضافة إلى حجم العسر المالي الذي واجهته الحكومة وتدني كفاءة إدارة الإنفاق العام. لقد شكل ذلك قيدا على ممارسة الحكومة لوظيفتها الاقتصادية حيث لجأت الحكومة إلى تمويل عجز موازنتها العامة بالإصدار النقدي الجديد. الذي بلغ عجز عام 94 حوالي 40 مليار ريال وبنسبة 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 94م.

لقد تم تمويل هذا العجز كاملا بإصدار نقود جديدة، أدت إلى ارتفاع حاد في الأسعار ووصل معدل التضخم إلى 104٪ في الثلاثة الأرباع الأولى من عام 1995م.

لم يكن التوازن الاقتصادي الخارجي للاقتصاد أحسن حالا، فقد تدهور عجز ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ووصل العجز إلى 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1994م، ويعكس عجز ميزان المدفوعات، العجز الكبير في الميزان التجاري، كما يعكس من ناحية أخرى، حجم وعبء المديونية اليمنية وعدم قدرة الحكومة على سداد الأقساط وفوائدها حيث وصلت نسبة المديونية كنسبة من الناتج المحلي لعام 1994 إلى 198٪.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي لمؤسسات القطاع العام، فقد شهد هذا الأداء تدني في الكفاءة الاقتصادية الإدارية، أدى إلى أن تعاني هذه المؤسسات من خسائر مستمرة، كما أدى إلى توقف بعضها بل أغلبها عن العمل وخاصة في المحافظات الجنوبية.

لقد وصل حجم مؤسسات القطاع العام إلى 140 مؤسسة في الفترة 90 – 95

وارتفع حجم العمالة في القطاع العام من 51 ألف عامل في 1991 إلى 87 ألف عامل عام 1994 (وزارة التخطيط والتنمية: أبعاد الإصلاح الهيكلي في اليمن، 1995).

ومرة أخرى، لقد أدى التدهور المتسارع في المتغيرات الاقتصادية والموازين الكلية إلى التساؤل حول مدى قدرة الدولة على تقليص تلك الاختلالات، إضافة إلى طرح فكرة إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل.

(3 – 3) التطورات السياسية المحلية

شهدت الفترة 90– 94 أحداث سياسية كبيرة كان لها آثار سلبية على فاعلية الدور الاقتصادي لدولة الوحدة، حيث شهدت البلاد، أزمات سياسية ووصلت ذروة هذه الأزمات إلى إعلان المحاولة الانفصالية وانفجار حرب الدفاع عن الوحدة والشرعية.

لقد كانت الآثار الاقتصادية لهذه الأزمات السياسية كبيرة على موارد الاقتصاد الوطني وخاصة تكلفة تمويل الحرب. الأمر الذي زاد من أعباء الدولة المالية، إضافة إلى أن هذه الأحداث قد أدت إلى انشغال الجهاز الإداري للدولة بتلك القضايا السياسية وتوارى قليلا الاهتمام بالشأن الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلد أمر إضعاف فاعلية الدولة وقدرتها على ممارسة الدور الاقتصادي، من ناحية أخرى أدت الاختلالات الاقتصادية والمالية للاقتصاد اليمني إلى آثار سلبية على فاعلية الدور الاقتصادي للحكومة، وقد شكلت تلك الآثار السلبية ضغوطا على ضرورة إعادة النظر في مفهوم الدور الاقتصادي، ويمكننا حصر الآثار السلبية لتلك الاختلالات على مفهوم دور الدولة الاقتصادي في الجوانب التالية:

- ❖ تدني دور الدولة الإنمائي.
- ❖ تدني دور الدولة الاجتماعي.

وفيما يلي نناقش أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية لضعف القدرة والفاعلية في ممارسة الدولة لدورها الاقتصادي.

(3 - 3 - أ) المؤشرات المالية ودور الدولة

لقياس حجم النشاط الاقتصادي للحكومة نستعين بالمؤشرات التالية:

- ❖ معدل الإنفاق العام (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي).
- ❖ نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يمكننا تحليل حجم النشاط الاقتصادي للحكومة من خلال مؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للدور الإنمائي للحكومة فيمكننا الاستدلال عليه من خلال مؤشر نسبة الإنفاق التنموي (الباب الخامس في الموازنة العامة) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن الجدول التالي يبين اتجاه تلك المؤشرات خلال الفترة **90-2000**.

جدول رقم(1) : المؤشرات المالية الأساسية

البنود/السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي٪											
- إجمالي الإنفاق العام	29.1	30.1	31.2	31.2	32.2	26.7	35.3	41.5	49.4	40.3	37.1
- إجمالي الإيرادات العامة	21	26	18.7	17.3	15.8	20.8	35.2	40.4	47.4	34.1	33.1
- الإنفاق الاستثماري العام	8.4	6.5	4.6	2.6	2.1	2.4	3.1	3.8	6.8	6.6	6.4
- عجز الموازنة العامة	8	4.2	12.5	14	16.3	5.9	01	3.6	1.9	4.8	2.99

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام 98 ص 313، وتقديرات الباحث.

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- ❖ أن حجم النشاط الاقتصادي للحكومة معبرا عنه بمعدل الإنفاق العام قد ارتفع من 29.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 90 إلى 32.2٪ لعام 94، أي أنه زاد بحوالي 3.1 نقطة مئوية. من ناحية أخرى فإن النشاط الاقتصادي للحكومة تراجع في 1995م، حيث انخفض معدل الإنفاق العام إلى 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكنه عاود الارتفاع بدءا من عام 1996م، حيث ارتفع من 35.3٪ العام 96 إلى 49.4٪ لعام 98، ويدل هذا الارتفاع على زيادة اسمية في النشاط الاقتصادي للحكومة، حيث تضخمت النفقات العامة نتيجة ارتفاع سعر الصرف وإدخال الشفافية التي انعكست على إظهار مخصصات الدعم بصورة صريحة في الموازنة العامة، غير أن هذا الاتجاه تغير في الفترة 1999 - 2000، حيث انخفض حجم نسبة الإنفاق العام إلى الناتج إلى 37.1٪ لعام 2000م.
- ❖ فيما يتعلق بمؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي فإننا نجد أن هذه النسبة بدأت في التناقص منذ 1992م حيث انخفضت من 26٪ لعام 91 إلى 19٪ لعام 92 أي بحوالي 7 نقاط مئوية واستمر هذا التناقص حتى عام 1994م (16٪). ثم ارتفعت النسبة لعام 95 إلى 21٪ وواصلت ارتفاعها لعام 96 (35٪) وإلى 47.4٪ لعام 98م، ولكنها انخفضت مرة أخرى في الفترة 2000/99 إلى 34.1٪،33.1٪ على التوالي.

ويلاحظ أن مسار هذا المؤشر قد اتسم بالتذبذب هبوطا وصعودا مما يعكس ضعف كفاءة إدارة الدولة للإيرادات، بالإضافة إلى اعتماد الحكومة بصورة أساسية على إيرادات النفط، وكلما تناقصت نسبة مساهمة إيرادات النفط أثر ذلك سلبا على حصيلة الإيرادات العامة.

ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع النسبة منذ 1996 تعكس أثر برنامج زيادة الأسعار ومنها ارتفاع سعر الصرف، كذلك فإن اضطراب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000/99 تفسر انخفاض نسبة الإيرادات العامة في هذه الفترة.

ولإعطاء صورة مقارنة عن حجم النشاط الحكومي في اليمن مقارنة ببعض الدول العربية نستعين بالجدول التالي:

جدول (2): المؤشرات المالية لحجم النشاط الاقتصادي للحكومة لعامي 90،94م (مقارنة إقليمية)

الدولة	نسبة الإيرادات العامة		معدل الإنفاق العام	
	1990	1994	1990	1994
اليمن	21	15.8	29.01	32.2
الأردن	34.04	33.7	40.8	33.9
تونس	28	27.7	38.3	36.5
الجزائر	28.8	29.3	25.2	33.7
السعودية	45.01	28.7	51.2	38.03
السودان	11.03	5.8	15.8	6.4
سوريا	23.6	19.5	22.9	26.6
لبنان	6.4	14.6	39.9	33.8
مصر	24.5	29.6	34.02	31.6
الإجمالي	34.5	27.5	39	36.2

* المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995، ص275. بالنسبة لليمن أخذت التقديرات من كتاب الإحصاء السنوي لعام 98م.

إن مقارنة حجم النشاط الحكومي في اليمن مع بعض الدول يوضح أن معدل

الإنفاق العام في اليمن في الفترة 94،90 هو أقل مما هو عليه الحال في الأردن، تونس، الجزائر، والسعودية ومصر. وهذا يدل على أن حجم النشاط الاقتصادي للحكومة أقل مما هو عليه في بعض الدول العربية.

(3 - 3 - ب) دور الدولة الإنمائي

من الجدول رقم (1) يدل مؤشر نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الجهد الإنمائي للحكومة قد تضاءل، حيث مالت النسبة إلى الانخفاض من 8.4٪ لعام 1990 إلى 2.1٪ لعام 94، ثم ارتفعت بنسبة متواضعة من 2.4٪ لعام 95م إلى 3.1٪ لعام 1996. وبمعنى آخر، فإنه في الفترة 91-95، شهد الدور الإنمائي للحكومة تناقصا، الأمر الذي أثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي.

إن الصورة تختلف فيما يتعلق بالفترة 97-2000، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج. لقد ارتفعت النسبة من 3.8٪ لعام 97 إلى 6.4٪ لعام 2000، أي أنها ارتفعت بحوالي 2.6 نقطة مئوية.

غير أن هذا الارتفاع يفسر بأن قيم الاستثمار العام للفترة 97 2000 تشمل الإنفاق الرأسمالي التحويلي والإنفاق الاستثماري، إضافة إلى ذلك فإن هذه القيم للفترة 98 - 2000 تمثل القيم المقدرة في الموازنات العامة وليست القيم الفعلية.

صفوة القول؛ أن دور الدولة الإنمائي مازال محدودا وضعيفا كما أنه متذبذب، فيما يجعلنا نصفه بعدم الفاعلية والذي يعتبر الشرط الضروري لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

(3 - 3 - ج) دور الدولة الاجتماعي (المؤشرات الاجتماعية)

يبين الجدول رقم (3) مؤشرات النشاط الاجتماعي للحكومة خلال الفترة

92-96. وذلك من خلال التركيز على مؤشرات الإنفاق الاجتماعي الأساسي (التعليم والصحة)، إضافة إلى مؤشرات الإنفاق الاجتماعي الإجمالي الذي يشمل الإنفاق على التعليم والصحة والكهرباء والمياه والصرف الصحي والإسكان والضمان الاجتماعي.

جدول (3) : مؤشرات النشاط الاجتماعي

	92	93	94	95	96	97	98	99
(أ) النسبة من الناتج المحلي الإجمالي								
الإنفاق الاجتماعي الأساسي	7.2	7.5	7.3	6.03	7.1	7.4	9.8	9.8
التعليم	5.9	6.1	6.2	5.1	5.7	6.1	7.9	8.1
الصحة	1.3	1.4	1.1	0.93	1.4	1.3	1.9	1.7
الإنفاق الاجتماعي الإجمالي	10.5	11.2	9.9	9	11.6			
(ب) النسبة من الإنفاق العام ٪								
الإنفاق الاجتماعي الإجمالي	33.7	35.8	30.9	33.7	32.5			
الإنفاق الاجتماعي الأساسي	22.8	24.1	22.7	20.6	19.7	17.9	22.95	24.3
(ج) النسبة من الناتج المحلي الإجمالي								
الإنفاق الاستثماري لقطاع التعليم	0.8	0.3	0.2	0.3	0.6			
الإنفاق الاستثماري لقطاع الصحة	0.2	0.1	0.04	0.1	0.5			

* المصدر: اليمن: تقرير التنمية البشرية 1998م.

يبين الجدول السابق ما يلي:

- أن نصيب الإنفاق الاجتماعي الأساسي (التعليم + الصحة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ظل عند نسبة 7.3٪ خلال الفترة 92-94 ثم تذبذب بين الانخفاض والزيادة في الفترة 95 97؛ ولكنها أصبحت ثابتة في الفترة 98 99م.

- أما نصيب الإنفاق الاجتماعي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي، فقد اتسم بالتذبذب بين الزيادة والانخفاض خلال الفترة 92-96. حيث زادت النسبة بين عامي 93،92 من 10.5٪ إلى 11.2٪ ثم انخفضت النسبة بين عامي 95،94، ثم بدأت في الزيادة من عام 95 11.6٪.

- أن نصيب كل من الإنفاق الاجتماعي الإجمالي والإنفاق الاجتماعي الأساسي في الإنفاق العام للدولة قد اتسم بالتذبذب والانخفاض خلال الفترة، حيث شكل حوالي ثلث الإنفاق العام بالنسبة للإنفاق الاجتماعي الإجمالي، أما الإنفاق الاجتماعي الأساسي (التعليم + الصحة) فقد شكل أقل من ربع إجمالي الإنفاق العام، ثم ارتفع إلى 24.3٪ لعام 99م على أساس تقديري في الموازنة العامة.

- أن تذبذب الإنفاق الاجتماعي يدل على تردد الحكومة في زيادة فعالية نشاطها الاجتماعي خاصة وأن نصيب الإنفاق الاستثماري من مخصصات الإنفاق الاجتماعي ظلت متدنية عند أقل من 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى ضعف كفاءة الدور الاجتماعي للدولة في مجال التنمية البشرية.

(3 - 3 - د) نتائج المؤشرات المالية والاقتصادية:

أظهر تحليلنا للمؤشرات الاقتصادية والمالية لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي بعض النتائج الهامة التي نعرضها تباعا على النحو الآتي:

- يدل كل من مؤشر الإنفاق العام والإيرادات العامة على أن حجم النشاط الاقتصادي للحكومة قد مال إلى الزيادة من الناحية الاسمية وفقا لبيانات

كتاب الإحصاء السنوي. غير أن قراءة معدل الإنفاق العام المستند إلى الحسابات الختامية الفعلية للموازنة العامة يدل على أن النشاط الاقتصادي للحكومة قد مال إلى الانخفاض خلال الفترة. وهذه النتيجة الفعلية تتفق مع أهداف السياسات المالية لبرنامج التثبت الاقتصادي والتي كانت ذات طابع انكماشي وتهدف إلى تقليل حجم دور الدولة، وخاصة تخفيض الإنفاق العام على السلع المدعومة.

- أن دور الدولة الإنمائي قد تضاءل ومال إلى الانخفاض خلال الفترة. كما تدل على ذلك نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الإجمالي غير أن تخفيض الدور الإنمائي لم يكن هدفا بذاته، بقدر ما عكس حالة العسر المالي للحكومة مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري العام إضافة إلى الاختلالات الهيكلية للموازنة، والتي أصبحت مجرد موازنة عامة للإنفاق العام الجاري.
- تدني الدور الاجتماعي للدولة وتدهور فعاليتها، كما انعكس ذلك على نوعية الخدمات، وكما تكشف عن ذلك مخصصات الإنفاق الاجتماعي بالقيمة الحقيقية، على الرغم أنه بالقيمة الاسمية، نلاحظ زيادة في مخصصات الإنفاق الاجتماعي (محمد الأفندي، 98م).

(3 – 4) التطورات الاقتصادية الإقليمية

أدت أزمة الخليج الثانية، إلى ضغوط مالية كبيرة على دول الخليج من جراء تمويلها لحرب الخليج الثانية، إضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط في الثمانينات، وقد أثر هذا سلبا على حجم مساعداتها المالية لليمن. كما أن المواقف السياسية من هذه الأزمة كان لها أثر سلبي على اليمن من حيث أنها أدت إلى توقف المساعدات والقروض.

ووصل الأمر إلى عودة العاملين اليمنيين من السعودية (حوالي 800000 عامل يمني)، حيث أدى هذا الأمر إلى انخفاض التحويلات إلى اليمن، وبالتالي زيادة الضغوط على موارد الاقتصاد الوطني. من ناحية أخرى فقد أثارت التطورات الاقتصادية الإقليمية وتداعياتها على الاقتصاد اليمني أهمية التركيز على تنويع موارد النقد الأجنبي. فالاعتماد على تحويلات العاملين، والركون إليه لا يكفي وبالتالي أصبح من الضروري البحث عن استراتيجية تنمية جديدة تقوم على أساس تنمية الصادرات اليمنية غير النفطية كمصادر وقنوات جديدة لرفد الاقتصاد الوطني بالعملات الأجنبية اللازمة لتحقيق النمو.

غير أن الاهتمام بهذه الاستراتيجية لا يعني إلا إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة وإزالة القيود الكمية والإدارية وتقديم الحوافز لتنمية الصادرات. وبمعنى آخر، أدت هذه التطورات إلى إبراز أهمية تحرير الاقتصاد، وهذا معناه تحديد نطاق جديد لدور الدولة الاقتصادي.

(3 – 5) المتغيرات الاقتصادية العالمية ودور الدولة في اليمن

في بداية عقد التسعينات شهدت دول المنظومة الاشتراكية تحولات كبيرة انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الاشتراكي وظهور نظام اقتصادي أحادي القطبية يتحرك بكيان مؤسسي ذات ثلاثة أركان: البنك الدولي الصندوق الدولي منظمة التجارة العالمية.

وهذه المؤسسات تشكل حاليا البناء المؤسسي لما يسمى بالعولمة في بعدها الاقتصادي. حيث أصبحت مفردات حرية النشاط الاقتصادي وتحرير الأسواق والمبادلات التجارية والمالية مفردات أساسية للعولمة الاقتصادية. إن اليمن ليست بمعزل عن هذه التطورات والضغوط، حيث كان لها ومازال آثار قوية على إعادة النظر

في دور الدولة الاقتصادي كما يتبين ذلك من الآتي:

- ❖ الأزمة الاقتصادية المحلية والاختلالات الاقتصادية أدت إلى المناداة بضرورة الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي الشامل.
- ❖ أزمة المديونية وعجز الحكومة عن الوفاء تطلبت الدخول في برنامج إصلاح اقتصادي بدعم من الصندوق والبنك الدوليين يقوم على أساس تحرير الاقتصاد وإعطاء دور رائد للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وتطلب ذلك الدخول في برنامج لخصخصة المؤسسات العامة الإنتاجية والخدماتية.
- ❖ مصادر التمويل الخارجي من قروض ومساعدات أصبحت في عقد التسعينات محدودة والحصول عليها مشروط بالدخول في برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفي مقدمة ذلك إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي.

رابعا: قضايا الجدل الرئيسية حول دور الدولة الاقتصادي في اليمن

يهتم هذا الجزء من الدراسة بتحليل ومناقشة الاتجاهات والمواقف المتعلقة بحدود ونطاق الدور الاقتصادي للدولة في البرامج الحكومية. وبصورة محددة، فإننا سنتعرض إلى مناقشة تلك الاتجاهات فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بإعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي.

حيث سيركز التحليل على طبيعة العلاقة بين دور الدولة ودور القطاع الخاص وبالتالي حدود ونطاق دور الدولة ومبررات تلك الحجج والاتجاهات.

(4 – 1) دور الدولة في برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري 1991م.

ركز برنامج البناء الوطني (الإصلاح السياسي والاقتصادي) والمقر من مجلس النواب في ديسمبر 1991م على طبيعة دور الدولة الاقتصادي، لكنه اهتم بوضع الأسس والقواعد التي ينبغي أن يتم على ضوئها تحديد حدود وطبيعة دور الدولة.

ويرى البرنامج أن مفهوم دور الدولة ما زال هو الدور الإنمائي من خلال تحديد الأسس التي تقوم عليها الدور الاقتصادي التنموية للدولة (مجلس الوزراء، 91م).

هذه الأسس في نظر البرنامج هي:

- المنهجية الفكرية والفلسفية لدور الدولة، لكن البرنامج لم يحدد مرجعية محددة حيث جعلها مفتوحة وقابلة للاجتهاد مستقبلا.
- من جهة أخرى اشترط لتلك المرجعيات الفكرية أن لا تخل بمعيار الكفاءة الاجتماعية. حيث أن الدور الجديد للدولة ينبغي أن لا يتجاوز تحقيق التوازن في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية وإعادة التوزيع.
- أن آلية الانتقال للوظيفة الجديدة للدولة ينبغي أن تتم من خلال التحرير التدريجي للاقتصاد.
- تعزيز دور القطاع العام والاتجاه نحو منح القطاع الخاص دور كبير بصورة متدرجة في تحمل مسئولية البناء الاقتصادي.

هكذا نجد أن البرنامج قد ركز على الاتجاهات العامة لطبيعة الدور الجديد

للدولة والعلاقة بين القطاعات الاقتصادية وترك تحديد الوسائل والتعامل لمزيد من الحوارات بين القوى السياسية والجماهيرية.

في تقديرنا أن اتجاه البرنامج كان محافظا وتوفيقيا ومتناقضا في نفس الوقت، ويبدو هذا التناقض واضحا في مسألة طبيعة العلاقة بين قطاعات الملكية الاقتصادية، والذي لم يحدد اتجاه هذه العلاقة بوضوح وإنما اعتبرها أنها ما زالت تمثل مشكلة قائمة تحتاج إلى تحديد موقف منها (مجلس الوزراء، 91م).

لقد اكتفى البرنامج في ص 62 فيما يتعلق بدور قطاعات الملكية في النشاط الاقتصادي بعرض المواقف المختلفة مثل:

- ❖ الاتجاه المحافظ الذي يرى تعزيز وتوسيع دور القطاع العام باعتبار أن دور الدولة مازال أكبر في التنمية (مجلس الوزراء، 91م).
- ❖ الاتجاه الليبرالي الذي يرى الأخذ بتحرير الاقتصاد تحريرا كاملا وإعطاء الدولة دور محدد في البنى الأساسية والخدمات العامة مع تهيئة الشروط اللازمة لتولي القطاع الخاص دورا أوسع في الإنتاج والتوزيع والخدمات.
- ❖ الاتجاه الذي يضع هذا الأمر في إطاره التأريخي والموضوعي في تحديد طبيعة العلاقة وحدود دور القطاعين العام والخاص (مجلس الوزراء، 91م).

انطلق برنامج البناء الوطني من الحجج والمبررات التالية فيما يتعلق بتأكيد دور الدولة الإنمائي:

- ❖ التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية، حيث تعتمد الدولة آليات السوق بهدف تطوير الإنتاج، والكفاءة الاجتماعية التي تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالانتقال التدريجي إلى الحرية الاقتصادية.

❖ القيام بالوظائف التي لا يقدر على قيامها أي قطاع غير الدولة (مجلس الوزراء، 1991).

❖ بما أن البنيان الاقتصادي والاجتماعي مازال ضعيفا (مجلس الوزراء، 91م)، فإن المجالات الآتية ستظل مسئولية الدولة، وهي:

- توفير القاعدة الأساسية للبنيان الاقتصادي.
- تعزيز وتنمية رأس المال الاجتماعي وبما يكمل عمليات التنمية.
- إدخال معايير الربحية كمعيار لقياس نجاح مؤسسات القطاع العام.
- مزيد من الحذر واليقظة في عملية التحرير التجاري، فتحرير التجارة وفقا للبرنامج ليس من الممكن إطلاقها وبصورة عفوية (مجلس الوزراء، 1991).

(4 – 2) البرنامج العام للحكومة ودور الدولة

أشار برنامج الحكومة المعتمد في 1994/11/15م، أشار بوضوح إلى اتجاه الحكومة نحو التحرير الاقتصادي كمتطلب دستوري حيث أكد على تحرير الاقتصاد والتنمية من الأفكار والسياسات الشمولية (مجلس الوزراء، 91م).

وأشار البرنامج إلى مجالات التحرير الاقتصادي الآتية:

❖ التحرير المالي من خلال تنفيذ الإصلاحات المالية والنقدية وتحرير أسعار السلع المدعومة.

❖ تصحيح أوضاع منشآت القطاع العام وفقا لمبدأ الكفاءة الاقتصادية. مع الإشارة هنا إلى أن هذه المنشآت قد تصفى أو تتحول إلى شركات مساهمة.

- ❖ التأكيد على دور الدولة الإنمائي وبصورة أساسية في تنمية القطاعات الأساسية كقطاع التنمية البشرية. وبمشاركة القطاع الخاص بالاستثمار في مجالات التعليم الفني والعام والتخصصي.
- ❖ آلية التخطيط المباشر ستظل مسئولية الدولة فيما يتعلق بالوظيفة التنموية المناطة بالدولة مباشرة (مجلس الوزراء، 91م). بينما آلية التخطيط التأشيري ستكون هي قاعدة النشاط التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص، على أن لا يخل هذا بدور الدولة في تحديد أولويات النشاط الخاص وتوفير قاعدة المعلومات المطلوبة.

(4 – 3) دور الدولة في برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي

اتسم برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي بالوضوح والصراحة في إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة وباتجاه تحرير الاقتصاد وتحجيم دور الدولة وإعطاء القطاع الخاص دور رائد في عملية النمو الاقتصادي.

وقد تضمن البرنامج سياسات وإجراءات مباشرة تستهدف تحجيم دور الدولة من خلال عمليات التحرير الاقتصادي في المجالات الآتية:

- ❖ التحرير المالي والنقدي.
- ❖ تحرير السياسات التجارية.
- ❖ سياسات وإجراءات الخصخصة.

(4 - 3 - أ) تحرير السياسات النقدية:

تضمن برنامج التحرير النقدي ما يلي:

- ❖ رفع السيطرة لمباشرة للسلطات النقدية على أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة والخصم ونسب الاحتياطي والسقوف الإئتمانية) في التأثير على المتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتطوير فاعلية السياسات النقدية وتطبيقا لذلك فقد تم تحرير أسعار الفائدة وتوحيد وتعويم سعر الصرف واستخدام نسب الاحتياطي والسوق الائتمانية استخداما مرنا للتأثير في المتغيرات الاقتصادية (برنامج **ESAF 1997**).
- ❖ إجراءات الإصلاح النقدي ذات الطابع المؤسسي لزيادة كفاءة النظام المصرفي ورفع قدراته التنافسية.
- ❖ تحرير الموارد للقطاع الخاص من خلال المحافظة على سياسة الائتمان المقيدة والحد من الاقتراض من المصادر غير المصرفية.

(4 - 3 - ب) تحرير سياسات المالية العامة:

- استهدف برنامج المالية العامة تقليص دور الحكومة من خلال تخفيض الإنفاق العام وخاصة الإنفاق على السلع المدعومة بتحرير أسعارها وجعلها متسقة مع المستويات العالمية للأسعار. إضافة إلى ذلك تخفيض الدعم الجاري والرأسمالي لمؤسسات القطاع العام ذات الطابع الخدمي والإنتاجي.
- اشتملت الإجراءات المالية أيضا على إصلاح النظام الضريبي وتوسيع قاعدة الضريبة على الدخل.

- الشروع في تنفيذ برنامج خصخصة لمؤسسات القطاع العام.
- المحافظة على الاستقرار المالي بما يؤدي إلى تحرير الإدخارات المتاحة لتمويل استثمارات القطاع الخاص (وزارة المالية، 1998).

(4 - 3 - ج) تحرير السياسات التجارية

استهدف برنامج تحرير التجارة رفع سيطرة الدولة على النشاط التجاري من خلال إلغاء القيود الكمية والإدارية المباشرة ومن أمثلة تلك السياسات والإجراءات:

- إلغاء رخص وتصاريح الاستيراد.
- تخفيض التعرفة الجمركية وتوحيدها إلى أربع مجموعات سلعية بحيث يكون الحد الأعلى 25٪ والحد الأدنى 5٪.
- إلغاء القيود على الصادرات.
- إزالة الرقابة على الصرف المتعلق بالمدفوعات الخارجية.
- الإصلاح المؤسسي الجمركي بما يمكن من سرعة التخليص الجمركي.
- تحرير سعر الصرف.

لقد استهدف برنامج تحرير التجارة أن تصبح المنافسة أساسا لزيادة القدرات الإنتاجية والتصديرية وبالتالي تخفيض السياسات الحمائية للصناعة المحلية.

(4 - 3 - د) برنامج الخصخصة

استهدف برنامج الخصخصة بصورة أساسية تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وقد حدد قانون الخصخصة الأهداف الأساسية للخصخصة على النحو

الآتي (مجلس النواب، قانون الخصخصة):

- ❖ تقليص النشاط الإنتاجي للدولة.
- ❖ تخفيض الأعباء المالية للدولة.
- ❖ رفع وزيادة كفاءة الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية.
- ❖ تشجيع وتوسيع قاعدة الملكية والاستثمار الخاص بشكل تنافسي.
- ❖ ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا متطورة.
- ❖ ضمان قيام السوق المالية.

(4 – 3) دور الدولة الاجتماعي في البرنامج

إن تقليص الإنفاق الجاري والإنفاق على السلع المدعومة يستهدف تحرير موارد الموازنة العامة وإعادة توجيه تلك النفقات في المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل والصيانة للهياكل والبنى الأساسية والقطاعات الاجتماعية وخلال الفترة 98–2000م يتوقع البرنامج (وزارة المالية، 98م) زيادة اعتمادات التعليم بـ 4.7٪ نقطة مئوية إلى 8.3٪ من الناتج الإجمالي، وسترتفع مخصصات الصحة من 2٪ إلى 3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة المالية، 98م).

(4 – 4) الدور الإنمائي للدولة

يستهدف برنامج الإصلاح الهيكلي أن يصبح القطاع الخاص ذات دور قيادي في تحقيق عملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال الاستراتيجيات التالية (برنامج 98 ES A F):

- ❖ تحرير الموارد للقطاع الخاص وما استراتيجيات التحرير المالي والنقدي إلا آليات لتحقيق ذلك.

- ❖ تطبيق برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام.
- ❖ تعزيز آليات السوق الحرة بإدخال إصلاحات جادة في قانون الاستثمار وتعديل قوانين التجارة والوكالات لإزالة الاحتكارات التسعيرية التجارية.
- ❖ إزالة الاحتكارات في النقل الداخلي البري والبحري.
- ❖ إصلاح القضاء.
- ❖ تطبيق سياسات قطاعية تستهدف تصحيح التشوهات السعرية وتشجيع نشاط القطاع الخاص وتحسين الكفاءة. وتطبيقا لذلك، فقد تم تعديل أسعار منتجات القطاع العام والسلع المدعومة لتتفق مع المستوى العالمي للاسعار، وتم تخفيض وإزالة الدعم الجاري والرأسمالي لمؤسسات القطاع العام الخدمي والإنتاجي.
- ❖ إصلاح منظومة القوانين المرتبطة بالبيئة الداعمة لاستثمارات القطاع الخاص كقانون الاستثمارات وقانون التجارة الخارجية والنظام الضريبي على الأعمال.

خامسا: مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في اليمن

(5 – 1) الاعتبارات الحاكمة:

إن الجمهورية اليمنية كغيرها من البلدان العربية والإسلامية والبلدان النامية بشكل عام، تواجه قضية إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية محلية وإقليمية ودولية متغيرة.

وهي وإن كانت لا تستطيع أن تعزل نفسها عن هذه المتغيرات، إلا أن هذا لا يعني أن التعامل مع هذه المتغيرات سيكون عبثيا أو عشوائيا أو دون اعتبار للتكلفة الاجتماعية والاقتصادية.

إن المراجعة السليمة لدور الدولة الاقتصادي في اليمن تتطلب انطلاق تلك المراجعة من معايير موضوعية تواكب بين طبيعة المرحلة وآفاق التغيير من جهة وبين تقليل الآثار السلبية والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية للخيارات الجديدة من جهة أخرى.

من هذا المنطلق فإن استشراف الدور الاقتصادي للدولة ينبغي أن ينطلق من الاعتبارات الحاكمة التالية:

(5 - 1 - أ) اعتبارات التطور الاقتصادي والاجتماعي الحالية:

إن الاقتصاد اليمني، مازال اقتصادا متخلفا ويعاني من اختلالات اقتصادية هيكلية أبرزها:

- ضيق قاعدة مصادر الدخل، فمازال الاقتصاد يعتمد على موارد محدودة كقطاع النفط ومازالت قدراته الإنتاجية ضعيفة وقدراته التصديرية محدودة (الصادرات غير النفطية).
- ضعف القدرات الإدخارية لدى أفراد المجتمع نتيجة انخفاض الدخول ومحدودية فرص العمل.
- ضعف المرافق والبنى الأساسية الضرورية لتحفيز الاستثمارات الخاصة وضمان معدل نمو اقتصادي مرتفع.

هذه الاختلالات الاقتصادية القائمة تحتاج إلى استمرارية الدور الإنمائي

للدولة، أما الحالة الاجتماعية، فتدل مؤشراتها على تدهور خطير مهدد للاستقرار الاجتماعي، وأبرز مؤشراتها:

- ❖ تدهور مؤشرات التنمية البشرية، مثل تدني نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي وتدني جودة التعليم وكذلك تدني مستوى الرعاية الصحية الأساسية ومشاكل المياه والصرف الصحي وغيرها.
- ❖ زيادة نسب الفقر وزيادة معدل البطالة.
- ❖ ضعف نظم الضمان الاجتماعي.
- ❖ ضعف مشاركة أفراد المجتمع.

وتلك المؤشرات تؤكد على أهمية زيادة فعالية دور الدولة الاجتماعي ورفع كفاءة هذا الدور بما يكفل تحقيق الاستقرار الاجتماعي كشرط ضروري لتحقيق النمو القابل للاستمرار.

(5 - 1 - ب) اعتبارات خصوصية مفهوم دور الدولة:

إن حالة اليمن تتطلب وجود فهم واقعي للدور الاقتصادي للدولة، فبالإضافة إلى أنها تشترك في سمات عامة مع الدول النامية، إلا أن هذا لا يمنع من تحديد البيئة الخاصة باليمن التي تؤسس لرؤية واقعية وطنية للدور الاقتصادي للدولة، وفيما يلي نبين أبرز المؤشرات الواقعية:

- ❖ القدرات النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص مازالت ضعيفة في اليمن. إن القدرة النسبية للدولة مازالت ضعيفة حتى في مجال تميزها النسبي في وظائفها التقليدية (الأمن، والقضاء، والإدارة). هذا الضعف المؤسسي للدولة يتطلب تقوية وظيفة الدولة في أداء أنشطتها العامة

التقليدية، كما أن قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية مازال ضعيفا. لذلك فإن ضعف قدرة الدولة في هذه المجالات الأساسية يهدد مصداقيتها، وهذا يؤثر سلبا على حوافز النمو.

- ❖ من ناحية أخرى، فإن القدرات النسبية للقطاع الخاص اليمني مازالت ضعيفة من حيث قدراته الاستثمارية أو قدراته التنافسية. فمن الملاحظ أن السرعة التي تم بها التحرير التجاري إضافة إلى زيادة نشاط التجارة غير القانوني قد أضرت بقدرته التنافسية وأثرت سلبا على الصناعة المحلية وأضعفت فرص التنافس العادل مع المصدرين من الخارج.
- ❖ أن الفشل ليس سمة لصيقة بآليات السوق فقط، كما أن الفشل ليس كذلك سمة لصيقة ودائمة بدور الدولة.
- ❖ إن خبرة التطور الاقتصادي والاجتماعي في اليمن تشير إلى أن فشل الحكومة في وظيفتها الاقتصادية أمر ممكن وقوعه مثلما أن فشل السوق أيضا أمر ممكن وقوعه.
- ❖ كذلك فإن المفهوم الخاص بدور الدولة الاقتصادي في اليمن لا ينبغي أن يقوم على أساس إحلالي (إقصائي) لدور القطاع الخاص، أو بمعنى آخر فإنه لا ينبغي أن يقوم على أساس آلية التخطيط لكل شيء أو آليات السوق لكل شيء، بل ينبغي أن يقوم على أساس تكاملي بين دور الدولة ودور القطاع الخاص في إطار شراكة فاعلة وتعايش قائم على أساس المساواة في المعاملة.
- ❖ إن من الخطأ أن نعتقد أن حل مشكلة النمو الاقتصادي (خلال الأجل المتوسط) يقوم على أساس دور قطاع واحد (إما القطاع العام أو القطاع

الخاص)، إن المشكلة في ظل الظروف الحالية لليمن لا تكمن فيمن يقود النمو الاقتصادي، بل في كيف نرتقي بقدرات كل من القطاعات الاقتصادية (العام والخاص والتعاوني والمختلط) لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

- ❖ كذلك فإن استمرارية الدور الإنمائي للدولة يعتمد على زيادة فاعلية وقدرة الدولة والقطاع الخاص في إطار الشراكة الفاعلة وتقسيم العمل وفقا للميزة النسبية التي تعتبر مفهوما مرنا ومتغيرا.

وفي ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي الحالية، فإن القطاع الخاص، يمتلك ميزة نسبية في الدخول في الفعاليات الاقتصادية الآتية:

- ❖ الاستثمار في مجالات الإنتاج السلعي في قطاعات الإنتاج الزراعية، الأسماك، الصناعات التحويلية، السياحة.
- ❖ شراكة فاعلة مع الحكومة في مجالات الخدمات الأساسية ومجالات التنمية البشرية.
- ❖ مشاركة فاعلة مع القطاع الخيري في مجالات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة.

ومن المتوقع أن تنطلق استراتيجية القطاع الخاص في الاستثمار والشراكة مع الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من أولوية استيعاب العمالة وتنمية الإنتاج القابل للتصدير والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات المعروضة للخصخصة.

(5 - 1 - ج): اعتبارات التأهيل والرعاية

إن تحقيق الكفاءة التنافسية في اليمن، يتطلب إنشاء البيئة الاقتصادية السليمة للسوق التنافسي. وفي اليمن كغيرها من البلدان النامية، تعاني آليات السوق من أوجه قصور مختلفة. وكذلك فإن القطاع الخاص يواجه اختلالات هيكلية في بنيان السوق التنافسي.

لذلك، فإن تعزيز دور الدولة في إيجاد البيئة الملائمة للسوق بما يمكن من تحقيق كفاءة السوق يعتبر ضرورة لزيادة القدرات النسبية للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. وبشكل محدد، فإن دور الدولة في التأهيل والرعاية يأخذ المجالات التالية:

- ❖ إزالة عوائق السوق المؤسسية والإدارية والتنظيمية.
- ❖ ضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا للاستقرار الاقتصادي.
- ❖ تقليل تكلفة التحرير الاقتصادي.

وتتمثل عوائق السوق التنافسي، في قضايا تدفق المعلومات وتقليل تكلفة الحصول عليها والحد بالتالي من مشكلة عدم تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومات بين الأطراف التنافسية في السوق كما تتطلب أيضا محاربة الاحتكارات وتنظيم الاحتكارات الطبيعية، ومعاملة الوحدات الاقتصادية بالمساواة. وإنشاء الأسواق المالية وترشيد عمليات التحرير المالي والتجاري وفقا لظروف التطور الاقتصادي في اليمن، إضافة إلى الإصلاحات القضائية لحماية الحقوق. وفيما يتعلق بضمان تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، فإن هذا يتطلب قيام الدولة بتحقيق

الاستقرار الاقتصادي وضمان استمراريته، فيما يتطلب حماية المكاسب الاقتصادية المتحققة من عملية تحرير الاقتصاد وتقليل التكلفة الاجتماعية. وبمعنى آخر تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي سيظل مهددا نتيجة الآثار السلبية لعملية التحرير الاقتصادي مالم تقم الحكومة بدور فاعل في عملية التنمية الاجتماعية وحفظ التوازن الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك يتطلب الأمر تشجيع ورعاية القطاع الخيري في اليمن. (جمعيات، مؤسسات خيرية) كقطاع مشارك في عملية التنمية الاجتماعية.

ونخلص من هذه الاعتبارات إلى أن الدور الاقتصادي للدولة تستند على مفهوم التكامل بين الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية.

(5 - 1 - د) الاعتبارات الوقائية وحفظ الدولة من الانهيار:

تواجه اليمن اختلالات إدارية ومؤسسية حادة ولعل أبرزها ما يلي:

- ❖ الفوضى الإدارية وضعف كفاءة الأجهزة الإدارية للدولة وبالتالي ضعف إنتاجيتها.
- ❖ الفساد الذي يزداد ويؤدي إلى مزيد من الترهل وإهدار الموارد العامة وغياب تكافؤ الفرص وسوء توزيع الدخل والثروة وتعطيل العمل بالقوانين والأنظمة.
- ❖ ضعف المؤسسة القضائية مما يهدد حقوق الملكية ولا يشجع على الاستثمار وتأهيل القطاع الخاص لأداء دور بارز في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ❖ ضعف مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة المحلية في التنمية.

- ضعف هيكلة السوق التنافسية.
- ضغوط العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والإعلامية وغياب أو ضعف الاستعداد الفعال للتعامل مع هذه الظاهرة بما يقلل من السلبيات ويزيد مكاسب البلد.
- الإغراق السلعي والإعلامي للسوق اليمنية نتيجة ضعف الإجراءات المضادة لمكافحة تلك الظواهر السلبية.

هذه الاختلالات تحتاج إلى جهد وقائي لا تقوم به إلا الدولة. ولعل دور الدولة في هذا المجال، يعتبر من خصوصيات مفهوم دور الدولة في اليمن، لأن الاختلالات المؤسسية في هذه الجوانب ربما تكون سمة خاصة بالواقع اليمني. لذلك، فإن المحافظة على مقومات الدولة اليمنية من التدهور أو الانهيار يحتم على الدولة أن تقوم بالوظيفة الوقائية.

(5 – 2) مجالات الدور الاقتصادي للدولة

حالة اليمن كغيرها من البلدان النامية، المقابلة ليست بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، فليس مهما مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإنما نوعية هذا التدخل (التقرير العالمي: الدولة في عالم متغير98).

في إطار الاعتبارات الخاصة بظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات التأهيل والرعاية، يمكن القول إن مفهوم دور الدولة في اليمن هو المفهوم الإنمائي الوقائي القائم على أساس التكامل والمسئولية المشتركة في تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وفقا لمبدأ الكفاءة الاقتصادية التي تتطلبها آليات السوق التنافسية القائمة على حرية النشاط الاقتصادي، وعلى مبدأ الكفاءة الاجتماعية التي تتطلبها

اعتبارات تصويب أخطاء السوق، وقبل ذلك متطلبات الأحكام والقواعد العامة للشريعة الإسلامية والتي توفر مناخا صحيحا يكفل إيقاعات وأدوار كل من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الخيري في إطار من التعاون والمشاركة الفعالة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

المطلوب إذن هو ترشيد الدور الاقتصادي للدولة وبما يؤدي إلى زيادة قدرات وفعالية كل من القطاع العام والخاص والخيري في تحقيق أهداف المجتمع التنموية.

ولتلك الاعتبارات، يمكننا فيما يلي تحديد الاتجاهات الأساسية للدور الاقتصادي للدولة مع مراعاة أن هناك قواسم مشتركة في هذا الدور للدولة سواء في اليمن أو غيرها.

- ❖ الوظيفة التقليدية العامة.
- ❖ الوظيفة الوقائية.
- ❖ الوظيفة الاجتماعية.

(5 - 2 - أ) الوظيفة التقليدية العامة الأساسية:

تشمل الوظيفة التقليدية العامة ثلاثة مجالات أساسية هي:

- ❖ مجال الوظائف التقليدية.
- ❖ مجال الخدمات والبنى الأساسية العامة.
- ❖ مجال الاستقرار الاقتصادي.

1) تعتبر خدمات الإدارة العامة (الدفاع، الأمن، والقضاء)، خدمات أساسية تقوم بها أي دولة على مر العصور وبالتالي فإنها تمثل الجزء الثابت في

الوظائف التقليدية للدولة. أما مبرراتها الاقتصادية، فإنها تأخذ مفهوم السلع العامة التي يصعب استثناء فرد مستهلك من منافعها وليس لها ثمن مباشر.

والجديد في هذا المجال بالنسبة لدور الدولة هو زيادة قدرتها وفعاليتها في أداء هذه الوظائف بكفاءة وفاعلية، وبالتالي، فإن أولويات هذه الوظيفة، هو:

- ❖ تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيزه.
- ❖ تعزيز دور القضاء واستقلاليته قضائيا وماليا وإداريا.

2) أما المجال الآخر، فهو مجال الخدمات العامة والبنى الأساسية ومجالات التنمية البشرية مثل:

- ❖ خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والمجاري والصرف الصحي.
- ❖ السدود الكبيرة والموانئ والنقل والاتصالات.
- ❖ البنى المعرفية والتكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي.
- ❖ الموارد الطبيعية والمائية والطاقة الشمسية.

كذلك فإن على الدولة دور كبير من خلال القيام بالاستمارات في مجالات البنى الأساسية والخدمات العامة. من ناحية أخرى فإن مجال الخدمات العامة والبنى الأساسية ليس مقتصرا على الدولة فهو مجال فيه فرصة لمشاركة القطاع الخاص والقيام بالاستثمار من خلال:

- ❖ الاستثمار المباشر للقطاع الخاص في مجالات التعليم والصحة.

- ❖ المشاركة من خلال عقود الامتياز والتأجير والتشغيل والإدارة والتملك ويخضع اختيار الأسلوب المناسب للمشاركة حسب طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

أما الدور الجديد للدولة في مجالات الخدمات العامة والبنى الأساسية فهو:

- ❖ وضع الضوابط والقواعد العامة لضمان مشاركة فاعلة للقطاع الخاص.
- ❖ تأمين متطلبات المنافسة ومنع الاحتكار وتوسيع المنافسة وتنظيم أنشطة الاحتكار.
- ❖ ضمان تكافؤ الفرص في عملية المشاركة للأفراد والقطاع الخاص.
- ❖ تدخل الحكومة في حالة غياب شروط المنافسة أو الاحتيال والتلاعب بها.
- ❖ تعزيز دور الإدارة المحلية، وتشجيعها على المشاركة في مشاريع الخدمات والبنى الأساسية.

3) تعتبر وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي من الوظائف الأساسية للدولة، وتهدف هذه الوظيفة إلى:

- ❖ استقرار الأسعار.
- ❖ زيادة معدل التشغيل.

الاستقرار الديناميكي للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الموازنة العامة وميزان المدفوعات والادخار والاستثمار والتجارة). ويكمن الدور الجديد للحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ممارسة الدور الإشرافي والتصحيحي على النحو الآتي:

- ❖ زيادة فعالية الدولة في إدارة السياسات الاقتصادية المالية (كالسياسات

المالية والنقدية وسياسات الدخل والأسعار)، بما يكفل ليس فقط تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإنما في استمرارية الاستقرار كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

- ❖ التوظيف الكفء للسياسات الاقتصادية والمالية وبما يكفل التحرير الاقتصادي وإيجاد البيئة الصحيحة للمنافسة وآليات السوق وفي نفس الوقت تقليل (التكاليف الاقتصادية والاجتماعية) والآثار السلبية الناتجة عنها.

- ❖ أن يكون لتلك السياسات دور استقراري وتحفيزي للنمو الاقتصادي دور واجتماعي لتصحيح أو تصويب جوانب قصور السوق. وانطلاقا من تلك الأولويات الاستقرارية والإنمائية والاجتماعية لسياسات الاستقرار الاقتصادي، فإن الاتجاهات العاجلة لتحقيق ذلك هي ما يلي:

- ❖ تصويب بعض سياسات التحرير الاقتصادي وخاصة سياسات التحرير التجاري التي أدت إلى آثار سلبية على الصناعة المحلية وأدت إلى وجود بيئة تتسم بعدم التكافؤ في الفرص التنافسية فيما يستلزم مراجعة نظام الحماية بشكل يوفر حماية انتقائية للصناعة وفي ظل ضوابط قياسية.

- ❖ تطوير النظام المصرفي. وتطوير آلياته وبما يكفل زيادة المنافسة وجذب المدخرات واستثمارها.

- ❖ إنشاء الأسواق المالية ووضع الضوابط والقواعد المنظمة لها.

- ❖ التقويم المستمر لآثار السياسات الاستقرارية.

- ❖ التدرج في عملية الانفتاح المالي ووضع الضوابط والقواعد المرنة وبما

يمكن من الانفتاح الواعي للأسواق المصرفية والمالية المحلية في وجه المنافسة بصورة تدريجية إقليميا ودوليا ويؤدي إلى تحسن إمكانات الاقتصاد اليمني من استخدامه للأسواق الدولية المصرفية والمالية.

- تطوير النظام الضريبي، والجمركي وفقاً لمبدئي العدالة والكفاءة.

(5 - 2 - ب) الوظيفة الاجتماعية للدولة

الاستقرار الاجتماعي، شرط أساسي لضمان الاستقرار الاقتصادي القابل للاستمرار وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي ومستدام، لذلك فإن المطلوب هو زيادة فعالية الدولة في كفالة التوازن الاجتماعي.

وتأتي أهمية زيادة دورها في هذا الجانب، من كون أن انسحابها من القطاع الإنتاجي وتخليها عن أن تكون الملاذ الأخير للعمل، سيؤدي إلى زعزعة التوازن والاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى الآثار السلبية لبرنامج التحرير الاقتصادي على الشرائح الفقيرة.

إن الجديد في دور الدولة في هذا المجال هو تأكيد زيادة فعاليتها للحفاظ على التوازن والاستقرار الاجتماعي من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الإنفاق الاجتماعي العام الأساسي على التعليم والصحة ومياه الشرب النقية والكهرباء مع رفع كفاءة الإنفاق على هذه الجوانب. وبمعنى آخر، فإن تحقيق تنمية بشرية مرتفعة ومستدامة ستظل مسئولية كبيرة للحكومة في المقام الأول.
- ضمان عدالة توزيع ثمار النمو وعدالة توزيع تكافؤ الفرص في الثروة وفي المشاركة السياسية والاجتماعية.

- ❖ تحقيق حد الكفاية في المعيشة للسكان وخاصة الفقـراء والـذي يتطلـب توفير الحاجات الأساسية للمواطنين.
- ❖ تنظيم قطاع العمل وتحقيق تكافؤ الفرص وتشجيع اسـتراتيجية التنميـة كثيفة العمل ووضع الضوابط اللازمة لحماية العمال وضمان حقوقهم.
- ❖ تمكين أفراد المجتمع من المشـاركة السياسـية وتعزيـز البنـاء الديمقراطـي الشوروي في البلد.

إن تحقيق أهداف التوازن والاستقرار الاجتماعي يتطلب أن تقوم الحكومـة في إطار تأكيد فعاليتها وقدرتها الاجتماعية على استخدام الأساليب التالية:

- ❖ تشجيع المشاركة الفعالة للقطاع الخيري في المجتمـع مـن جمعيـات وغيرهـا للإسهام في التنمية الاجتماعية. فالقطـاع الخـيري سـيكون مشـاركا فعـالا للحكومة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، على أن لا يـؤدي هـذا إلى تدخل الدولة في أعمال هذا القطاع.
- ❖ إعادة النظر في آلية إدارة الزكاة والنظر في إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الزكاة إيرادا ومصرفا بعيدا عن التدخل المباشر للحكومة.
- ❖ مراجعة وتقويم وتصويب أنظمة وقوانين الضمان والتأمين الاجتماعي بما يكفل تحقيق نظم ضمان اجتماعي فاعل وعادل.

(5 - 2 - ج) الوظيفة الوقائية:

تتضمن الوظيفة الوقائية للدولة أربعة أبعاد أساسية هي:

- ❖ تعزيز البناء المؤسسي للدولة وقاية من التدهور أو الانهيار.

- ❖ بناء هيكلية السوق التنافسي وتصويب أخطاء السوق.
- ❖ تأهيل الاقتصاد اليمني لمشاركة عادلة وكفئة في الاقتصاد العالمي.
- ❖ ضمان حقوق الأجيال القادمة.

ولعل تلك الأبعاد أو بعضها يمثل السمة المميزة للوظيفة الاقتصادية للدولة في اليمن، كما أنها ستؤدي إلى زيادة فعالية وقدرات الدولة في أداء وظائفها الأخرى.

وإذا ما تم التعامل مع هذه الوظيفة بجدية، فإننا نستطيع التأكيد بأن احتمال تدهور الدولة أو انهيار مقومات وجودها يصبح احتمالا ضعيفا.

إن عناصر الوظيفة الوقائية للدولة تمثل أولويات عاجلة، وفيما يلي نعرض أبرز عناصر الوظيفة الوقائية من خلال الأبعاد الأربعة المذكورة سابقا:

(1) تعزيز البناء المؤسسي للدولة من خلال السياسات والاستراتيجيات التالية:

- ❖ تفعيل دور المؤسسات الدستورية والقضائية والتشريعية.
- ❖ تعميق وتطوير المسار الديمقراطي والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة.
- ❖ مباشرة تنفيذ برنامج شامل للإصلاح والتطوير الإداري ومحاربة الفساد.
- ❖ تعزيز قواعد ومعايير المساءلة والشفافية والثواب والعقاب.
- ❖ الحفاظ على هوية اليمن العربية والإسلامية، وحماية الثوابت العقدية والشرعية والوطنية.
- ❖ تقوية أسس الاندماج الاجتماعي ومكافحة المخدرات والجرائم المنظمة وغير المنظمة.
- ❖ تعزيز وتطوير مجالات مشاركة أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية.

- ضمان استقلال النقابات والمنظمات الجماهيرية وعدم التدخل في شئونها.
- تشجيع ودعم القطاع الخيري في المجتمع اليمني وضمان استقلاله من التدخل الحكومي، كي يكون قادرا على الإسهام والبناء في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(2) بناء هيكلية السوق التنافسي وتصويب أخطاء آليات السوق وذلك من خلال السياسات والإجراءات التالية:

- ضمان حرية النشاط الاقتصادي بما يمكن من زيادة كفاءة الأسواق في تخصيص الموارد وإعطاء المؤشرات السليمة للأداء الاقتصادي.
- ضمان معايير التنافس العادل وتكافؤ الفرص في كل مجالات النشاط الاقتصادي.
- تطوير وإيجاد منظومة التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية وتشجيع الاستثمارات الخاصة وتنظيم الاحتكارات العامة.
- إصدار منظومة التشريعات المتعلقة بحماية حقوق المستهلكين ومحاربة الغش والاحتكار.
- تطوير التشريعات المتعلقة بحرية الأسواق والتجارة وبما يكفل وجود ضوابط فعالة كابحة لانحرافات الأسواق.
- تطوير وضمان قاعدة معلومات كفئة متاحة بيسر لكل الوحدات الاقتصادية المتعاملة في الأسواق.
- تعزيز دور السياسات المالية والنقدية الاستقرارية والاجتماعية وبما يضمن تصحيح أخطاء آليات السوق أو انحرافات الأسواق عن مسارها الصحيح.

(3) تأهيل الاقتصاد اليمني للمشاركة عادلة وكفئة في الاقتصاد العالمي من خلال السياسات الآتية:

- اعتبار برامج التنمية البشرية مكونا أساسيا من مكونات الوظيفة الوقائية المتعلقة برفع القدرات العلمية والتكنولوجية للمجتمع وزيادة المهارات لدى الأفراد، والاعتماد على النخب والكفاءات العلمية.
- دعم قيام التكتلات الاقتصادية العربية والإسلامية ومنها تشجيع إنشاء الأسواق العربية والإسلامية المشتركة.
- بناء الأسواق الحرة مع الدول العربية المجاورة وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية، إقليميا وعربيا وإسلاميا، وبما يمكن من مشاركة فاعلة في الاقتصاد الدولي.
- المشاركة في تقوية دور المؤسسات الاقتصادية الإقليمية العربية والإسلامية بما يمكنها من ريادة دورها في إطار التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي.
- مراجعة وتطوير علاقة اليمن بالمؤسسات الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية وبما يمكن اليمن من الاندماج الاقتصادي العادل والكفء ويحقق المصالح العليا للمجتمع اليمني.

(4) حفظ حقوق الأجيال القادمة من خلال الاستراتيجيات والسياسات الآتية:

- اعتبار التنمية البيئية مكونا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وبما يمكن من انتفاع كل الأجيال من الثروة الوطنية.
- ضمان التوزيع العادل للثروة والدخل.

سادسا: الخاتمة

تعتبر قضية (مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في اليمن) من أبرز القضايا الوطنية التي تثير جدلا واسعا حول مفهوم ونطاق تلك الوظيفة الجديدة.

إن استقراء خبرة الماضي، تشير إلى أن حجم ونطاق وظيفة الدولة الاقتصادية قد تأثر بعدد من المتغيرات والتطورات والأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نبين أن نطاق وظيفة الدولة الاقتصادية ليس من الثوابت التي لا تقبل التغيير، وإنما مفهوم هذه الوظيفة هو مفهوم مرن.

غير أن أي تكييف لوظيفة الدولة، ينبغي أن يتم وفقا لمعايير عادلة ووفقا لطبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ومن هذه الاعتبارات، فقد حددت دراستنا أن مستقبل الدور الاقتصادي ينطوي على عملية ترشيد وظيفة الدور الاقتصادي، وعملية الترشيد تقوم في الأساس على معيار التكامل بين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، فإن ملامح الدور الاقتصادي للدولة في اليمن التي تؤكد عليها هذه الدراسة هو الدور الإنمائي والاجتماعي والوقائي في ظل تكامل الأدوار وتقسيم العمل وفقا للميزات النسبية التي يتمتع بها كل قطاع اقتصادي (قطاع عام - خاص تعاوني - خيري - مختلط).

وفي نفس الوقت، فإن دور الدولة في إيجاد البيئة المشجعة لأن يؤدي القطاع الخاص دورا فعالا ومتزايدا في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة يظل أمرا ضروريا.

إن المطلوب اليوم هو زيادة فعالية وقدرات كل القطاعات الاقتصادية كي تسهم في إنجاز أهداف التنمية الشاملة.

وأخيرا.. فقد حددت دراستنا (القسم الخامس) مجالات الدور الاقتصادي للدولة على النحو الآتي:

- ❖ الوظيفة التقليدية العامة الأساسية، وتشمل مجالات الوظائف التقليدية، ومجالات الخدمات، والبنى الأساسية العامة، ثم مجالات الاستقرار الاقتصادي.
- ❖ وظيفة حفظ وكتابة التوازن الاجتماعي، وتشمل مجالات التنمية البشرية (التعليم والصحة والخدمات الأساسية)، ومجالات المشاركة السياسية والاجتماعية، والعدالة، والتكافؤ، ودعم القطاع الخيري.
- ❖ مجالات الوظيفة الوقائية للدولة وتشمل مجالات البناء المؤسسي للدولة، وهيكلة السوق وتأهيل الاقتصاد اليمني لاندماج كفء وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وهي مجالات تؤكد عليها الدراسة باعتبارها ضرورية لوقاية الدولة من التدهور والانهيار، وقد أشارت الدراسة إلى المجالات التفصيلية لكل وظيفة من هذه الوظائف العامة.

المراجع

- النجار، سعيد، (بدون). "دور الدولة المتغير في الاقتصاد" تعقيب، في كتاب: (دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة).
- الأفندي، محمد، (1998). "الإنفاق العام والتنمية البشرية" مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (5)، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- الأفندي، محمد، (1991). "تجربة الجمهورية اليمنية في الإصلاح المالي" من كتاب: تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي، والتكييف الهيكلي في الأقطار العربية، مهدي الحافظ، (المحرر)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- البنك الدولي، (1997). "الدولة في عالم متغير: تقرير عن التنمية في العالم لعام 97م"، البنك الدولي، الطبعة العربية، القاهرة، ص 1 68.
- بينج، جون، "من لاعب إلى حكم" في كتاب: (دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة).
- بدوى، ميرفت، "دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية"، من كتاب: (دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة)، ص39.
- **Barr, Nicholas (1992). Economic theory and the welfare state. Journal of Economic Literature, #2, p. 741.**
- تاتري، فيتو، "دور الدولة، المتغير في الاقتصاد" من كتاب: (دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة).

- جريجوري، بول، (1994). النظم الاقتصادية المقارنة، تعريب: طه منصور، دار المريخ للنشر، ص291، الرياض، السعودية، ص120-135.
- مجلس الوزراء، (1991). برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري لعام 1991م.
- مجلس الوزراء، (1994) البرنامج العام للحكومة المقدم إلى مجلس النواب، ص54.
- وزارة المالية "برنامج ESAF" 1998م.